

Distr.: General
5 November 2010
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

البنود ١٠، و ١٥، و ١٨، و ٢٤، و ٢٥، و ٣٣، و ٤٢،

و ٧٠، و ٧٤ من جدول الأعمال

تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة

البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والإعلان

السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

ثقافة السلام

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: الأنشطة التنفيذية التي

تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

منع نشوب النزاعات المسلحة

الحالة في أمريكا الوسطى: التقدم المحرز في تشكيل منطقة

سلام وحرية وديمقراطية وتنمية

تقرير محكمة العدل الدولية

الخيوط وقانون البحار

رسالة مؤرخة ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من

الممثل الدائم لكوستاريكا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم نسخة من الوثيقتين التاليتين (انظر المرفق) الموقعيتين في

١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠:

• المذكرة رقم DM-429-10، الموجهة من معالي السيد رينيه كاسترو سالازار، وزير

خارجية كوستاريكا، إلى رصيفه معالي السيد صامويل سانتوس لوبيز، وزير خارجية



نيكاراغوا، ردا على المذكرة رقم MRE/DVM/AJST/660/10/10، المؤرخة ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، والموقعة من معالي السيد مانويل كورونيل كاوتز، نائب وزير الخارجية في نيكاراغوا.

- المذكرة رقم DM-430-10، الموجهة من معالي السيد رينيه كاسترو سالازار، وزير خارجية كوستاريكا، إلى رصيفه معالي السيد صامويل سانتوس لوبيز، وزير خارجية نيكاراغوا، التي يحتج فيها على الانتهاك الخطير وغير المقبول لسلامة بلدنا الإقليمية وسيادته من قبل وحدات في جيش نيكاراغوا.

وقد قام الوزير كاسترو سالازار بعرض الأحداث المشار إليها في الرسالتين وتوثيقها على النحو الواجب في المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية.

وأرجو التكرم بتعميم المذكرتين بوصفهما من الوثائق الرسمية للجمعية العامة، في إطار البنود ١٠، و ١٥، و ١٨، و ٢٤، و ٢٥، و ٣٣، و ٤٢، و ٧٠، و ٧٤ من جدول الأعمال.

(توقيع) إدواردو أوليباري

الممثل الدائم

مرفق الرسالة المؤرخة ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ الموجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم لكوستاريكا لدى الأمم المتحدة
وزارة العلاقات الخارجية وشؤون العبادة

١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠
الرقم DM-429-10

معالي السيد صامويل سانتوس لوبيز
وزير العلاقات الخارجية
جمهورية نيكاراغوا

يشرفني أن أحيي معاليكم وأخاطبكم بالإشارة إلى المذكرة رقم MRE/DVM/AJST/660/10/10، المؤرخة ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، والموقعة من السيد مانويل كورونيل كاوتر، نائب الوزير، والتي تضمنت رد حكومة نيكاراغوا على الاحتجاج الذي أعربت عنه كوستاريكا على الأعمال التي قام بها السيد إيدن باستورا غوميز في منطقة فينكا آراغون، في جزيرة كاليرو، بمقاطعة ليمون. وكما أفادت كوستاريكا في المذكرة رقم DM-412-10، المؤرخة ٢١ تشرين الأول/أكتوبر الجاري، فإن تلك الأعمال، المتصلة بمشروع تجريف نهر سان خوان، شكلت انتهاكا للسيادة الإقليمية وأضراراً بيئية في التراب الكوستاريكي، حيث تم توثيق كل ذلك على النحو الواجب بعد التحقق من كل شيء.

وفيما يتصل بمضمون المذكرة رقم MRE/DVM/AJST/660/10/10، أود أن أذكر معاليكم أنه وفقاً لمعاهدة الحدود المؤرخة ١٥ نيسان/أبريل ١٨٥٨، والقرار التحكيمي الصادر عن السيد غروفر كليفلاند، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، والمؤرخ ٢٢ آذار/مارس ١٨٨٨، واتفاقية ماتوس - باتشيكو المؤرخة ٢٧ آذار/مارس ١٨٩٦، فإن الخط الفاصل بين جمهوريتي كوستاريكا ونيكاراغوا قد تم ترسيمه وتعليمه في الفترة ١٨٩٧-١٩٠٠ من قبل لجنتي البلدين، بمساعدة من السيد المهندس المحكم العام إ. ب. ألكساندر، الذي عينته الولايات المتحدة الأمريكية بموجب تلك الاتفاقية.

ووفقاً للصكوك المذكورة أعلاه، فإن أعمال ترسيم خط الحدود وتعليمه بدأت في ساحل المحيط الأطلسي (البحر الكاريبي) في بونتا كاستيلا بدءاً من المعلم الأول، ليمضي الخط بمحاذاة الحدود على الضفة اليمنى لبحيرة رأس هاربور (التي تعرف الآن باسم بحيرة بورتيتوس) حتى المصرف الأول الذي كان يوجد في تلك النقطة في ذلك الوقت والذي كان يجري في مساره حتى مصب نهر سان خوان في البحر الكاريبي، ثم يستمر الخط على الضفة

اليمنى لنهر سان خوان حتى المعلم الثاني، على مسافة ثلاثة أميال إنكليزية من التحصينات الخارجية لقلعة فييخو. وبعد ذلك يستمر الخط الفاصل مارا بسلسلة من النقاط الواقعة على خط مستقيم انطلاقا من المعلم الثاني حتى المعلم العشرين الواقع في باهيا ساليناس.

وكما تعلمون، وأنا واثق من ذلك، فإن ترسيم خط الحدود بين جمهورية كوستاريكا ونيكاراغوا وتعليمه موصوف حرفيا ومبين جغرافيا بصور جيوديسية للعمليات الجيوديسية والخرائط في جميع المحاضر الـ ٢٧ الواقعة من قبل لجنتي الحدود التابعة لنيكاراغوا وكوستاريكا ومن قبل المحكم العام السيد إ. ب. ألكساندر وفي ٥ قرارات تحكيمية موقع عليها من قبل الجنرال ألكساندر، وهي الوثائق التاريخية المعروفة باسم محاضر ألكساندر. وفي المحاضر السابع والعشرين المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ١٩٠٠، تم وضع الصيغة النهائية للإجراءات وتم الإعلان عن اختتام جميع العمليات التي بدأت في أيار/مايو ١٨٩٧ بشأن ترسيم الخط الفاصل بين الجمهوريتين، والاتفاق على ما يلي:

”١ - يظل الخط الفاصل بين نيكاراغوا وكوستاريكا مرسوما بشكل نهائي بدءا من نقطة التقسيم في المحيط الأطلسي، في بونتا كاستيا، عند الموقع المعين في القرار التحكيمي رقم ١، ويستمر مُحددًا بالضفة اليمنى لساحل رأس هاربور، ويمضي بمحاذاة الضفة اليمنى للمصرف الأول الذي يوجد في تلك النقطة، ثم يمضي بمحاذاة نهر سان خوان حتى النقطة التي تبعد بثلاثة أميال إنكليزية من التحصينات الخارجية لقلعة فييخو: كل ذلك وفقا للعمليات الجيوديسية والخرائط المبنية في المحاضر ذات الصلة. وبعد ذلك يستمر الخط الفاصل حول القلعة، على النحو الذي تم ترسيمه في المحاضر ذي الصلة؛ ثم يستمر بموازة النهر والبحيرة بالمسافة المحسوبة والموضحة أيضا في المحاضر. ويستمر الخط ليصل إلى نقطة نهر سابوا الذي يجري على مسافة ميلين من البحيرة، ثم يتبع الخط الفلكي حتى ساحل باهيا ساليناس، في اتجاه النقطة المركزية لذلك الخط، حسب الترسيم الحسابي والموقع عليه على نحو مشترك في الخريطة. ويسجل هذا الترسيم من ثلاث نسخ تتألف كل منها من مجلدين، تكتب نسختان منها بالإسبانية ونسخة بالإنكليزية، وتوقع وتُختتم وفقا لمعاهدة ماتوس باتشيكو، وتودع كل نسخة من النسختين المكتوبتين بالإسبانية لدى حكومتي الجمهوريتين، وتودع النسخة الثالثة المكتوبة بالإنكليزية لدى السيد المحكم في حكومة الولايات المتحدة لأمريكا الشمالية. وبهذا الترسيم تُختتم جميع المسائل المتعلقة بالحدود التي كانت غير معرفة حتى الآن بين جمهوريتي نيكاراغوا وكوستاريكا.“

وفيما يتعلق بالحالة المحددة للقطاع موضع الاهتمام الحالي: بونتا كاستيا - مصب نهر سان خوان - فينكا آراغون، فإن ترسيم الخط الفاصل بين جمهوريتي كوستاريكا ونيكاراغوا، المبين في الخرائط الرسمية الموضوعة بمقياس رسم قدره ١ : ٥٠.٠٠٠ لكلا البلدين، يتفق تماما مع الوصف الحرفي المدعوم بالصور والخرائط الواردة في محاضر ألكسندر. ويمكن التأكد بسهولة مما سبق ذكره من الصورة الطبوغرافية I. 3448 Punta Castilla، النسخة IGNCR-2 لعام ١٩٨٨، بمقياس الرسم ١ : ٥٠.٠٠٠، التي أعدها المعهد الجغرافي الوطني لكوستاريكا؛ والصورة الطبوغرافية I. 3448 San Juan del Norte، تحديث عام ١٩٨٨، بمقياس الرسم ١ : ٥٠.٠٠٠، التي أعدها المعهد النيكاراغوي لدراسات الأرض.

وبالتالي، يا صاحب المعالي، ليس هناك أدنى قدر من الشك في أن الأعمال التي أشارت إليها كوستاريكا في المذكرة رقم DM-412-10، المؤرخة ٢١ تشرين الأول/أكتوبر الجاري، وهي مذكرة مدعومة بالقرائن الفوتوغرافية والسمعية البصرية التي تسنى لبلدي تقديمها، وقعت في إقليم كوستاريكا. وعلى وجه الخصوص، من الواضح أن الأمر لا يتعلق بمشكلة ناجمة عن نقص في العلامات الحدودية أو في وضوح خط الحدود في هذا القطاع، نظرا لأن الخرائط الرسمية لكل من البلدين، فضلا عن الصكوك التي تنظم هذا الموضوع، خاصة محاضر ألكسندر، لا تترك مجالا للخطأ.

وبناء على ما تقدم، ترفض كوستاريكا رفضا باتا التأكيد الوارد في المذكرة رقم MRE/DVM/AJST/660/10/10، المؤرخة ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، التي تشير إلى "قيام القوات المسلحة لكوستاريكا بانتهاكات متكررة لإقليم نيكاراغوا". وقد حدث ذلك على الرغم، من ناحية، أن كوستاريكا قد أنهت وجود قواتها المسلحة منذ إصدار دستورها السياسي لعام ١٩٤٩، وذلك أمر معلوم جيدا للمجتمع الدولي بأسره، ومن ناحية أخرى، أن الأعمال التي قامت بها السلطة العامة الكوستاريكية في المنطقة قد تمت بأكملها في الإقليم الوطني.

وعلى صعيد آخر، وبالنظر إلى هذه المسألة التي نحن بصددتها، أود أن أذكر معاليكم بأن تنفيذ أعمال في نهر سان خوان لا يمكن أن يضر بإقليم كوستاريكا، بما في ذلك خفض كمية مياه أنهارها، أو التأثير على الملاحة السليمة لكوستاريكا في نهر سان خوان. وذلك مثبت بوضوح في الفقرة ٦ من المادة ٣ من محضر كليفلاند لعام ١٨٨٨ الذي تم التصديق على أحكامه من قبل محكمة العدل الدولية في قرارها المتخذ مؤخرا في ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩. وتنص الفقرة ٦ تلك على ما يلي:

٦ - لا يمكن لجمهورية كوستاريكا أن تمنع جمهورية نيكاراغوا من أن تنفذ، بمواردها الخاصة وداخل إقليمها الخاص بها، أعمال التحسين من ذلك القبيل، شريطة ألا تسفر تلك الأعمال عن احتلال أو إغراق أو أضرار لإقليم كوستاريكا أو عن دمار أو تدهور جسيم للملاحة في النهر المذكور، أو في أي من أفرعه في أي نقطة يكون لكوستاريكا فيها حق الملاحة من ذلك النهر، (...).“

وفي ظل هذا الوضع، ترى حكومة كوستاريكا أنه بغية الحفاظ على علاقات حسن الجوار التي تتطلع إليها الدول الشقيقة التي ترتبط ببعضها جغرافيا وتاريخيا، والملتزمة بالحوار وحسن النية، والتي تمثل للقانون الدولي، فإن مسألة تجريف نهر سان خوان ينبغي أن تدرج بوصفها بندا من بنود جدول الأعمال التي ستنتظر خلال الاجتماع الشائقي المقبل بين الدولتين، وهو الآلية التي أنشئت خصيصا لمناقشة الشؤون التي تكتسي أهمية رئيسية للبلدين، وهو ما ينطبق بوضوح هنا، والذي تقترح كوستاريكا أن يعقد في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر الجاري في مدينة ليبريا. ويمكن أيضا النظر في إدراج أي مواضيع أخرى ذات صلة في جدول الأعمال.

ومع ذلك، ترى حكومة كوستاريكا أن من الضروري تعليق أعمال التجريف المذكورة أعلاه كبادرة على حسن النية وعلى التزام حكومة نيكاراغوا بإنجاح الآلية المشتركة بين الدولتين.

(توقيع) رينيه كاسترو سالازار

وزارة الشؤون الخارجية وشؤون العبادة

١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠

الرقم DM-430-10

صاحب المعالي،
صامويل سانتوس لوبيز
وزير العلاقات الخارجية
جمهورية نيكاراغوا

لي الشرف أن أحييكم لأبلغكم بأن حكومة كوستاريكا قد تحققت من أن وحدات من جيش نيكاراغوا قد دخلت إقليم جمهورية كوستاريكا، تحديدا في قطاع فينكا آراغون، جزيرة كاليرو، بمحافظة ليمون. وهذا الموقع هو الذي وقعت فيه الأحداث التي قام بها السيد إيدن باستورا والتي أسفرت عن انتهاك للسيادة الإقليمية وأضرار بيئية، وهو ما أشير إليه في المذكرة رقم DM-412-10، المؤرخة ٢١ تشرين الأول/أكتوبر الجاري، والموقعة من السيدة مارتا نونيز مادريز، نائبة الوزير.

ووفقا للمعلومات المتاحة، فإن علم كوستاريكا الذي كان في تلك المنطقة قد نزع من مكانه ووضع بدلا عنه علم جمهورية نيكاراغوا. إضافة إلى ذلك، تم التحقق من أن أعضاء في جيش نيكاراغوا قد تركزوا في المنطقة المذكورة آنفا.

وتمثل هذه الأعمال في نظر حكومة كوستاريكا انتهاكا غير مقبول لسلامتها الإقليمية وسيادتها، وهي أعمال لا يمكن على الإطلاق لنيكاراغوا أن تبررها.

وبناء على ما تقدم، فإن حكومة كوستاريكا تعلن لحكومة نيكاراغوا عن احتجاجها بأشد لهجة على هذه الأعمال، وتطالب بالسحب الفوري لأعضاء القوات المسلحة النيكاراغوية من إقليم كوستاريكا السيادي، فضلا عن أي موظف آخر تابع لحكومة نيكاراغوا. وفي حالة عدم تنفيذ ذلك، فإن حكومة كوستاريكا سوف تستخدم كل السبل المتاحة لها بموجب القانون الدولي لتسوية هذا النوع من الحالات وتحقيق الحماية المناسبة لإقليمها.

وبالطبع فإن عقد الاجتماع المشترك بين الدولتين المقترح له يوم ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر الجاري يظل مشروطا بالسحب الفوري للقوات المسلحة النيكاراغوية من إقليم كوستاريكا السيادي.

(توقيع) رينيه كاسترو سالازار